للتركيب وهو معنى مجازي يعم المركب بالفعل وهو المعنى
الحقيقي والمركب بالقوة وهو المعنى المجازي اذ كل منهما
مستحق للتركيب وعلى هذا فهو من قبيل عموم المجاز لا
من قبيل استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كما يتوهم
والاسناد الواقع فيما هو كلام في الحال وليس المراد به الاصلي
ويقال ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين
الاولى ليس كلي بل قد يتخلف ربط كلمة وهي اي الكلمة
من حيث هي لا باعتبار ربطها باخرى اذ التعريف للماهية
لا لفرد منها فعلى الضمير الى الكلمة وان كانت مفيدة لكن باعتبار
اطلاق لفظ اي ملفوظ مركبا وان كان مجازا لكنه مشهور
فلا ينكر وقوعه في التعريف واللفظ صوت هو حرف او اكثر
وقال ابن هشام صوت يشتمل على الحروف وقد يرد فيما لا
يشتمل الحرف الواحد كواو العطف وفاء وام الجر ونحوها
ضرورة ان الشيء لا يشتمل على نفسه وفيه نظر وقد خرج الصوت
الساذج لعدم كونه سيالا من الحروف فلا يكون لفظا واللفظ
جنس يدخل المهمل والمستعمل واخرجه عن الدال الاربع المفظ
والعقد والنصب والاشارة فانها موضوعة لمعنى وليس

قوله كانت الثانية عين الاولى
اي ان ال من الثانية للعهد
الذكري وهو ان تقدم
ذكر كما هو معلوم

بلفظ قالوا ولا يستدرك المحترز بالجنس اذ كان اخص من
الفعل بوجه وهو هنا كذلك بان الموضع لمعنى
قد يكون لفظا وغير لفظ وضع اي عين الدالات
على معنى سواء كان دالا بنفسه او بقرينة فدخل
الحقيقة والمجاز لمعنى يتعلق بوضع وهو اعني
باللفظ ويراد به وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز
ان الوضع يستلزمه والا لكان عبثا وله يتقيد بالمفرد
ليخرج المركب كغلام زيد وقام عبد الله كما فعل
جماعة فكانه ذهب الى قول من راى ان المركب
غير موضوع فلم يحتج لقيد الوضع وليس بسديد عند
المحققين اذ لا مرية في ان الوضع كما وضع المفردات
وضع قانونا كليا يعرف به المركبات القياسية كما بين
ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على
الفاعل وغير ذلك من كيفية اجزاء الكلام
فالمركب اذن موضوع بوضع كلي فلا يستقيم سلب
الوضع عنه بالكلية باعتبار يتعلق بربط والا لما
يتعلق به لافادة تامة فلم اذ تمام الافادة عدم الاحتياج

Copyright © King Saud University